

يا كسبي



علم ان علم الفريضة  
23

قول احمد على القصار

٥٤

تكرية القلم لعز الله القوه

صا د ر م



*[Faint handwritten text at the bottom of the page]*







معارضته نقدية تقديره هالو البين مقعدا له الخاوية جده المستول عنه  
لونه ان يكون له هالو دة  
لينا كنن المقدم

والنكتة في الطيف المستقر  
بالفكر والمؤثر في الفكر  
قوله غلام افندي

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, dark, irregular stain or mark in the center. The visible text includes phrases such as "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful) and "الحمد لله" (Praise be to Allah).

تقدم بطبعي تقدم زعماء تقدم بالاطم  
تقدم بالثرف تقدم رتبتي

[illegible]







[illegible]



والمستحقين بالادب

ابن عن الاعراض

والصالحين

فائدة قبل الحنكة هو الاحتراز  
عن بعض أحوال اللغو في الكلام  
اللاحق

[illegible][illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, covering the right half of the manuscript.







[illegible]

فلا يجيبا حسنة إذ قد انما وهذا النسخة ولما لا يقال ان نسخته قد ارجع الى القيد وان  
وانتقل الى انك رجعت من النسخة ان يكون ان المعنى ومقتضاه النسخة ان نسخته قد ارجع  
اعتراضه بل هو لم يما حسنة اه وكذا كما في قوله وقد ارجعها الى القيد ولا يجيب في القيد ان  
بان النسخة يرجع الى مطلق نسخته وان ذلك ان رجعت فيكون المعنى ومقتضاه مطلق النسخة

فقد ورد في كتاب الصلوة اي اذا اردت ان تعلم انك قد فعلت  
الصلوة فقل يا رب العالمين لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الخاسرين  
فقرئت القرآن فان شئت بذكر الله عز وجل وادخلوا

من الزمان



اذ اتمت الى الصلوة في بيض ثوب قصير تقدم مباحث الياس  
 ايسر عوجي واجبا عليه **قوله** على وقوعه الشبهة اليه فبان  
 الخطا في اثبات اليه وقفت سابقا على الدليل وفي ترتيب  
 المقدمات على كونه فلا يكون على وقوعه ما اشار اليه قوله فقال  
 ايجز منه فقال له **قوله** ولما كان قسم اليه اذ ادى انما اورد مباحث  
 اللفظ في صدر باب ايسر عوجي مع انها ليست من هذا اللفظ  
 فتمت قسم قسم المقدمات اليه ايسر عوجي وموافقا  
 بنوعه على معرفة المقسم **قوله** ولما كان قسم المقسم يعني ان البحث  
 عن اللفظ هو ما يلزم من المعنى منه ولما كان قسم المقسم منه باعتبار  
 ذلك ان يقال لما كان البحث عن اللفظ من حيث دلالة  
 المعنى وجب له علمان اللفظ الصحيح ان يقال سبب دلالة  
 بدل باعتبار معرفته بالثبوت **قوله** ومنه يعلم اي من ايراد المص  
 مباحث اللفظ في باب ايسر عوجي مع انها ليست من حيث  
 غير انما هو موقوف عليها يعلم ان المص لم يجد **قوله** فنقول اي اذا كان  
 ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث اللفظ  
 فنقول **قوله** او من الظن به واما لزوم العلم من الظن فلا  
 يلزم وجود **قوله** ان لم يتخلل الظن بان لا يكون تفيد للظن  
 سواء كان مطلقا او متعليا **قوله** والا لاي وان لم يكن كذلك  
 بل يتخلل الظن في قسم دليل اقناعي واما رد قوله دليل البهائي والبهائي  
 ما يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والدليل الاقناعي والا فافهم  
 من العلم به او الظن به الظن بشيء اخر ومنه ان تعريف  
 البهائي حصيدا على ما يفيد العلم التصوري وعلمي بانه كب  
 من المقدمات التقليدية وعلى الالفاظ بالنسبة الى المعاني  
 ان اريد بالعلم في تعريف الدلالة مطلقا لا مركبا مع ان  
 البهائي قياس موافق من مقدمات يقينية لا يتاجر بها

القسم الاول لفظ الاله  
 واثنا لفظ المفرد  
 واثنا لفظ الجمع  
 واثنا لفظ الذات والعرض  
 والاربع من تلك  
 اي يعرف به ان نفس الاله كافية في  
 انهم كما مر في تلك

فلو كان ما قيل من مقدمات التقليدية من ان يقال  
 هذا واجب لا يقال الا ما لا ينقسم به وجوبه وكل  
 ما قاله الامام بوجوده فهو واجب فلو كان  
 وكذا يصح ما على ما قيل من مقدمات الجدل  
 مركبا

قوله ان الخطا  
 في ترتيب المقدمات  
 ان الخطا في ترتيب  
 المقدمات على كونه  
 فلا يكون على وقوعه  
 ما اشار اليه قوله فقال  
 ايجز منه فقال له  
 ولما كان قسم اليه  
 اذ ادى انما اورد مباحث  
 اللفظ في صدر باب  
 ايسر عوجي مع انها  
 ليست من هذا اللفظ  
 فتمت قسم قسم  
 المقدمات اليه ايسر  
 عوجي وموافقا  
 بنوعه على معرفة  
 المقسم قوله ولما  
 كان قسم المقسم  
 يعني ان البحث عن  
 اللفظ هو ما يلزم  
 من المعنى منه ولما  
 كان قسم المقسم  
 منه باعتبار ذلك  
 ان يقال لما كان  
 البحث عن اللفظ  
 من حيث دلالة  
 المعنى وجب له  
 علمان اللفظ  
 الصحيح ان يقال  
 سبب دلالة  
 بدل باعتبار  
 معرفته بالثبوت  
 قوله ومنه يعلم  
 اي من ايراد  
 المص مباحث  
 اللفظ في باب  
 ايسر عوجي مع  
 انها ليست من  
 حيث غير انما  
 هو موقوف  
 عليها يعلم ان  
 المص لم يجد  
 قوله فنقول  
 اي اذا كان  
 ذكر تعريف  
 الدلالة وتقسيمها  
 مقدمة لمباحث  
 اللفظ فنقول  
 او من الظن  
 به واما لزوم  
 العلم من الظن  
 فلا يلزم  
 وجود قوله ان  
 لم يتخلل الظن  
 بان لا يكون  
 تفيد للظن  
 سواء كان  
 مطلقا او  
 متعليا قوله  
 والا لاي وان  
 لم يكن كذلك  
 بل يتخلل  
 الظن في قسم  
 دليل اقناعي  
 واما رد قوله  
 دليل البهائي  
 والبهائي ما  
 يلزم من العلم  
 به العلم بشيء  
 اخر والدليل  
 الاقناعي والا  
 فافهم من العلم  
 به او الظن به  
 الظن بشيء اخر  
 ومنه ان تعريف  
 البهائي حصيدا  
 على ما يفيد العلم  
 التصوري وعلمي  
 بانه كب من  
 المقدمات التقليدية  
 وعلى الالفاظ  
 بالنسبة الى المعاني  
 ان اريد بالعلم  
 في تعريف الدلالة  
 مطلقا لا مركبا  
 مع ان البهائي  
 قياس موافق من  
 مقدمات يقينية  
 لا يتاجر بها



يقيني ويظهر من حيث العلم ان لا بد من الدلائل التي  
 من التعديلات وما يقيد العلم بالتصور كما والا فانه  
 بالنسبة الى المتكلمين ان اراد بالعلم الادراك اليقيني  
 فالصواب ان يقال والشئ الاول من الدلائل والاول  
 من الدلائل ان كان مقيدا لليقين يستدل به على ما هو  
 وان كان مقيدا للظن يستدل به على ما هو اما في  
 الموضوع فبما ان المكان الموضوع واسطة في تلك الدلائل  
 او لا فليقل ان قد ثبت بهذا الكلام على ما قيل ان اليقينية  
 مختصة باللفظية لكن الحق اننا ايضا ان لم تكن الدلائل  
 الشئ الذي ليس بلفظ وكذا دلالة حرة لفظية  
 التي قبل على ما دلالة طبيعية فاما لم تستل  
 قوله كذا لانه اخرج عن الساق فان طبيعة اللفظية  
 الساقط به غير موضوع ذلك المعنى له وهذا لا يقتضي  
 عليه فيكون الدلائل منسوبة الى الطبيعة كما ان صفة اللفظ  
 منسوب اليها والمنسوبة الى الطبيعة طبيعية **قوله** والمقصود  
 بانظر الى طبيعة اللفظ وذلك لان الطريقة المعناه في فهم المعاني  
 وتفسيرها من المعلم او في نفسه <sup>او الدلائل العقلية الموضوعية</sup> لان الدلائل الطبيعية  
 منسوبة الى الفكر فبما جازف الصبايح والالتزام ومع ذلك  
 لا تشمل المعاني فكيف تخلص الدلائل الطبيعية الموضوعية  
 فانها منسوبة وشاملة لمعاني كثيرة **قوله** العلم بالموضع فيه سؤال  
 وجواب مشهور ان تقدير السؤال ان العلم بالموضع كذا  
 الموضوع نسبة بين اللفظ الموضوع والموقع الموضوع له **قوله**  
 على فهم المعنى المتوقف فهم المعنى على العلم بالموضع ايضا  
 بل فهم الدور وهو محال وتقرير الجواب ان العلم بالموضع انما  
 يتوقف على فهم المعنى مطلقا وساقلا من اللفظ وحين

العلم  
 واجبة الصواب  
 ان العلم لا يقيد  
 بالظن لان العلم لا يقيد  
 بالظن لان العلم لا يقيد  
 بالظن لان العلم لا يقيد

والمطلوب قد ورد  
 والخط في العوضي جالس  
 او ان ادم معروف في حركة عروني  
 وطبيعة  
 مقبضته  
 نسبة  
 والعوضي الشبه كقاش ناقش  
 كجداره نقش عارض جداره  
 فاشك يا زعقني والخط في  
 اما والخط في الما وقد رماك  
 دال على كذا

فهم ان

العلم بالموضع متوقف  
 لان العلم بالموضع  
 متوقف على العلم بالمعنى  
 فاما العلم بالمعنى  
 فاما العلم بالمعنى











من قيد بتوسط الوضع في كل منها أي من قيد بتوسط  
الوضع كما وضع له في كل من الوجود الثلاثة بأن حال اللفظ  
الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بتوسط الوضع إما  
مطابقة وعلى غيره ما وضع له بتوسط الوضع إما وضع له  
على غير لازم ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع كما وضع له  
الشرط **و** لا يخرج من الاتفاق يجوز أن يكون مفعولاً للقيد  
ويجوز أن يكون مفعولاً له لفعولاً وفيه نظر لأنه على تقدير التقيد  
بذلك القيد أيضاً لا يندفع الاتفاق بينهما إذ هو على دلالة  
الشمس على الضئيل نفساً والشرط أنها دلالة اللفظ على تمام ما  
وضع له بتوسط الوضع إتمام ما وضع له فينتقض هذا الحكم  
بالتضمن ودلالة الاتفاق وإتمامه وكذلك يصح على الدلالة على  
الضئيل مطابقة والدلالة أنها دلالة اللفظ على غيره ما وضع له  
بتوسط الوضع إتمام ما وضع له فينتقض هذا الحكم بالتضمن  
والإتمام وكذلك يصح على الدلالة على الضئيل مطابقة  
وتضمنه أنها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له بتوسط الو  
ضع إتمام ما وضع له فينتقض هذا الإتمام بالمطابقة والتضمن  
فإن قيل يمكن أن يقدر القيد هكذا اللفظ الدال بالوضع  
يدل على تمام ما وضع له بتوسط الوضع بالمطابقة وعلى غيره  
له بتوسط الوضع لكل بالتضمن وعلى غير لازم في الذهن بتوسط  
الوضع للملزوم بالاتتمام قلنا هذا التقدير مع أنه غير متبادر  
من التسوية لا يندفع به انتقاض هذا المطابقة بالافتراس  
**و** لا اكتفى المصنف هنا أي في حدود الدلالة بـ بارادته قيد  
الحقيقة من غير فكره بأن أراد اللفظ الدال بالوضع على تمام  
ما وضع له من حيث أنه دال على تمام ما وضع له يدل بالمط  
وعلى غيره من حيث أنه دال على غيره يدل بالتضمن وعلى

اعرف ان مصداق على دلالة التسمية على الضم  
اقول لا يصدق على دلالة اللفظ على تمام وضع  
تفصيلاً والتعريفات آنما دلالة اللفظ على تمام  
له يتوسط الوضع تمام الضم والجميع  
الضمير مع الجمود الذي هو مطلقا عام  
ان الجسم كماله ولا يرجع اليه مطلقا احد  
كوضع له خبر وما قبل قوله فان قيل وقد اضيف  
افيات اولو

الحاصل يجب على المضي من قيد بتواطؤ الوض  
الاولى قيد لا تنقض لو قيد لا ينقض  
لكن قيدي معارضة

ما وضع له

تو که زنده نظر  
بکار خسته  
فدوا استخوان  
تو که زنده  
تو که زنده  
تو که زنده















المراد بالصدق المادى بالصدق المادى على ما نزل  
الوضع فلا يرد عليه مع تعريف المركب وجمع تعريف المفرد  
اذ لا يرد عليه دلالة على جزء من اجزائه لو لم يكن بالجزء المتركب  
في الجمع فلا يرد عليه تعريف المركب الفعول الدالة بمادته على  
الذات وحيثما كان الزمان **قوله** على مفهوم المفرد لانه عندى والا  
فقد تم انما يتم من بطلانها **قوله** انما تم للمفهوم اولا وبالذات  
قال قلت ان المفرد والمركب والكلى والجزئ بالمتعلق المذكورة  
هيها او صفات اللفظ ولا يصدق على المفهوم اصلا فكيف  
يكون انما للمفهوم اولا وبالذات ولللفظ ثانيا وبالعرض  
بلازم بالانكسار قلت ان المتعلق الحقيقة لها هو وصف لا يشترط  
واغا تعلقها ما هو وصف للارهاط <sup>ان اللفظ</sup> مجاز يدل عليه قوله سبحانه  
الدال باسم المدلول لكن كون المفرد والمركب **قوله**  
على حيث بل الام بالانكسار فيها على قدر المطولات **قوله**  
كثير من فيه اى في الشئ كذا **قوله** من حيث انه متصور اى  
بمجرد انه متصور على ما يفيد فيه النفس وانما قد في الذهن فما  
الاجابة اليه لان التصور حضور صورة الشئ في الذهن **قوله**  
شئ كذا كثير من فيه اى الشئ كذا **قوله** كثير والمادة منع الانكسار  
احتمال فرض صدق على كثير من الشئ كذا في الواقع ولا فرضه  
بالفعل حتى يدخل الكليات المفردة كذا **قوله** الباري  
واللاشئ واللا يمكن في تعريف الكلى والخروج لان تعريف  
الجزئى ولا يتحققا معا ومنعا اعلم ان لفظ كثير من معاني  
المشايخ وليس بصحيح من حيث العمومية لانه على اعتبار القوة  
العمومية يجب ان يكون الكثير من اقل من ستة وان يكون  
من ذوي العقول وان يكون الجزئية والبنوية والاعتدالية  
باستبعاد الصدق على كل اثنين من افراده اذ لا يصدق كذا



بصفة الكثرة في اصل من الاثنين كما لا يخفى **قوله** اذ في انفسها بنفس  
او التصور لا يحصل منه الفائدة اما في انفسها بالنفس فلا  
يحصل الا حتم ان يمتثل الواجب والشمس والكليات الفرضية لان  
مفهومها يتبادر باعتبار الوجود للاربع مانع ولو كان المراد نفس فهو  
من غير اعتبار الشيء اصل فلا يكون مانعا ولا مانعا واما في الان  
الكثرة بالتصور فلا يحصل فائدة الا حتم ان يمتثل الواجب ايضا لان  
تصوره مع فهمه البراء التوحيد مانع ايضا **قوله** على وجه المصنف  
لا يخفى في ان عدم التعلق لا يخل في التخصيص فلا بد ان يقال  
لا يخفى على الظن او ما يودى موداه **قوله** ولان التعلق في التيقن  
فيل مفهوم لفظ الجزي مانع ووجه الشرع ولو كان يلزم ان يكون  
مانع مما لا يمنع فيلزم صدق الشيء على نقيضه وهو محال فمتلا  
لان استحالة وانما المحال صدق الشيء على صدق عليه نقيضه واما  
صدق الشيء على نفس نقيضه فواجبه غير موضع فان قلت يلزم من  
هذا ان يكون المانع ليس مانع وهو سلب الشيء في نفسه وهو  
محال قلت المحال سلب الشيء في نفسه بمعنى هذا ليس  
واما بمعنى ان هذا ليس صادقا على نفسه وثابت في غير محال  
بل هو كذلك لان ثبوت الشيء للشيء يستلزم المفارقة بينهما  
واللازم الثاني لا الاول فان قلت الحكمي لا يمنع نفس تصور  
مفهومة في وقوع الشرع كبرين كثيرين فيه كالنوع ولكن الفصل  
فيلزم ثبوت الشيء لنفسه وصدقه وهو محال قلت مفهوم الحكمي  
وهو لا يمنع نفس تصور مفهومة في وقوع الشرع بالنظر في ذاته  
انما يصدق عليه باعتبار صدقه على كثير وهذا المقدار من المفارقة كما  
تأمل **قوله** يدخل حقيقة جبريانية الى يدخل مفهومه في حقيقة جبريانية  
مفهومة ايضا **قوله** كما يجوز ان بالنسبة الى الانسان والفرد الى الذين  
باعتبار حقيقة جبريانية لطوان الاضاحية والحقية فخر في ال

كلها

قوله زيد دخل مضمون ان ذلك يقع باقتضائه فغيره راجع  
الى لفظ الدخول وانما لم يذكر في مضمون التوقنات وهو مفهوم  
فيما كان واجباً بان يدخل المضمون اعلم ان ذلك يقع في محله  
الشيء فيكون على ما كان عليه حاشا عند رده الى  
على الشيء



على الترتيب لا تفكر في الفهم وكذا كسر الحرف في حروفه كما كان في  
 في اللغة كناية على الانتماء في حروفه حقيقة جارية الى انما في الحقيقة  
**قوله** بيان ان اللفظ لا ينفك عن اللفظ كناية عن حقيقة اللفظ في حروفه  
 او بمعنى اخر هو ان اللفظ لا ينفك عن اللفظ كناية عن حقيقة اللفظ في حروفه  
 لا يقولون ان اللفظ لا ينفك عن اللفظ كناية عن حقيقة اللفظ في حروفه  
 الشيء انما هو في الحقيقة كناية عن حقيقة اللفظ في حروفه  
 المقام ليس كذلك **قوله** على الاستحسان في حروفه  
 يعقله معنيان حقيقيان او مجازيان **قوله** في حروفه  
 وبالنسبة الى المراجع الى معنى اللفظ او مراد واحد صغير به او المعنيين  
 ثم يراد بالنسبة الى معنى اللفظ كناية عن حقيقة اللفظ في حروفه  
 السامع يرضى في حروفه وعينه وان كانوا غضايا فان المراد بها  
 بالسامع المطمئن وبالنسبة الى معنى اللفظ كناية عن حقيقة اللفظ في حروفه  
 مجازي **قوله** واما حديثه او عاده الشيء معرفة اي حديث  
 انه ان اعيد الشيء معرفة يكون المراد به عن الاول **قوله** اي  
 بان لا يكون فيه فية انه على هذا لا ينقض تعريف العرضي  
 بالنوع اذ لا قلن كونه عاضيا فالصواب حمل تعريفه على  
 على التماثل المذكور لان القاعدة دليل لكون الضاحك خارجا  
 عن حقيقة جارية في حروفه فاعتبر ذاتا يعني ان الضاحك  
 ليس باقدم من اللفظ في حروفه اقدم منه فيعتبر خارجا **قوله**  
 اصطلاحا يعني ان اللفظ في حروفه على النوع باعتبار الحرف الاص  
 الاصطلاح وهو الذي لا يكون خارجا عن حقيقة جارية واما  
 صحة اطلاق اللفظ في حروفه على ذلك الحرف اصطلاحا فيجب  
 اللفظ باعتبار بعض افراده اعني الجنس والفصل كالحول  
 واللفظ باعتبار ان كان المراد بالذات نفس الحقيقة باعتبار  
 بجميع افراد اللفظ كالحول بالذات فصدق عليه الحقيقة واما







في تعريفه بطالب ان يقال ان الكلي لا اعتبار ان مفهومه  
 واعتبار كونه بين كونه اعتبارا اوليا ام في الجنس والتعريف  
 بهذا الاعتبار واعتبار الثاني اخص منه والتعريف به ليس بهذا الاعتبار  
 على كونه بهذا تعريف للعالم بالخاص فان كانت هذه التعريف  
 اما هو او ليس له ذكر في الجنس فذلكا غير ممكن ان يكون تعريفه  
 في الجنس بالجنس كالتعريف في ان يكون التعريف بالاعتبار النسبية  
 يكون تعريف العالم بالخاص فقلت المتعريف فيه بما ذكرا لا مع الوصف  
 جنسية واما في الشئ فمفهومه ان التعريف بالخاص كونه يكون  
 مفهوما عند اتحاد الاعتبار وليس كذلك مع ان قوله لان الكلي  
 بمفهومه معرف واما لا بالنسبة على ما ينبغي في المسائل **قوله** فالامر ان  
 اي كونه اعم ومفهومه او كونه اخص فابتن ان الاعتبار من اي اعتبار  
 المفهوم واعتبار كونه جنس الجنس **قوله** معاليه والاول  
 بهما الحقنة الزمانية بين ظاهرا للاجتماع فيكون له كونه لقوله  
 بحسب النسبة والخصوصية بمنزلة بهما **قوله** تختلفان بالعدد  
 اي وان كان في ضياعه يدل في النوع المخصوص في نفسه  
 كما شمس مغل **قوله** احسن از عن الجنس وقاصته اه وقية انه انما يكون  
 احسن از اعنه اذ اريد فيه قيد فقط بان يقال قول على شيئين  
 مختلفين بالعدد دون الحقيقة فقط واما ادا لم يرد بهذا القيد ولم  
 يرد فالا حتم انما يحصل بقوله في جواب ما هو يعرف بالتامثل  
**قوله** واما انه اي الفصل البعيد وقاصته للجنس في العوض العام **قوله**  
 كما يجوز ان في جواب ما يجوز به يفهم منه ان السؤال على الاعراض  
 في الجنس واما له بقوله مختلفان بالعدد ومع ملاحظة قوله في جواب  
 ما هو مع ان لا اعنه في عني كما في الجبر وقوله مختلفان بالعدد دون  
 الحقيقة **قوله** فكيف يتم زعمه اي بقوله مختلفان بالعدد  
 لكن احسن زعمه احد بجر وقوله مختلفان بالعدد بل مع قوله

قوله كالتعريف فانية التاكيد ظاهرة لا في الالوان  
 الفاصلة على الفاصلة فانية مع ان مناقات الشك  
 والخصوصية كما هو المدعى الى الجمل عليه وهو غير وارد  
 فزيد معا وقاذا لك التوهم فلا تعقل من خالك



بجواب

قوله دون الحقيقة ولو جعل مع قوله كما يجب فيه من عبارات  
 مختلفين بالعدد دون الحقيقة لأن له وجودا لا يناسب قوله  
 في جواب أما ما سألنا به **قوله** هذا لا يوافق السوال في المثال  
 ان ورد ما جاء به على ما ذكره عن ما هو صفة الحقيقة من المتفقين  
 بالحققة بان المثال لا يوافق السوال في جواب ما يريد به  
 وهذا الفهم من ذلك الفهم مع ان زيد وغيره من المتفقين  
 في الحقيقة وكذا هذا الفهم من ذلك الفهم في الحقيقة  
 عن ذلك لا يرد على الحقيقة لانه في الاختلاف بالحقيقة مع المثال  
 للاختلاف في العدد ولا يوجد مما ذكره في المثال على كثير من المتفقين  
 بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو في هذا المقام نظرا ما لا  
 فلانه ان كان السوال على الاكثر من الجواب في المثال بقوله  
 مختلفين بالعدد دون ملاحظة قوله في جواب ما هو فلا  
 يرد فيه بالجواب المذكور وان كان على الاكثر من عبارات بقوله  
 مختلفين بالعدد مع ملاحظة قوله في جواب ما هو فلا يرد  
 الامثال واما ما تباين فلا يعدم الاختلاف بالحقيقة مع اتفاقها  
 ملازمين فلا يتفاوت في ورود هذا الاعتراض في بيان في الاختلاف  
 بالحقيقة واثبات الاتفاق بها على لا يخفى واعلم انه لو قرر  
 الاعتراض في هذا التعريف النوع منقوض بالجنس لانه يصدق عليه انه  
 مقول على كثير مختلفين بالعدد دون الحقيقة او متفقين بالحقيقة  
 في جواب ما هو لان الحيوان مثلا يقال في جواب ما يريد به  
 وهذا الفهم من ذلك الفهم واجب عنه بان صحة الجواب  
 بالجنس نظره في استعمال السوال على المتفقين المختلفين اجزا  
 ما ذكره السالك واجب بان المتبادر من المقولية المقولية  
 صراحة لا ضمنيا والحيوان في المثال المذكور ليس مقول على المتفقين  
 بالحقيقة صراحة بل ضمنيا لكان الكلام في السوال والجواب شهد







وكون النظر كما يمكن لطبيعي كذا كون الموقوف مركبا من **قوله**  
اي وان كون النظر مركبا من امور مني على عدم صحة التعريف  
بالمقدور تحت بعض النظر بخصيص ام او ترتيب ادور لا ترتيب  
امور فقط ليشتمل التعريف على الماهية **قوله** لا يثبت في  
والا فخصيص ام او ترتيب في حد ذاته لا يثبت في حد ذاته  
يكون ترتيب ادور اولاً ونظيره في قولهم في تعريف المقدم  
ما جعلت به في قياس او في **قوله** لا يثبت فيه في خصوص ثبوت شئ  
لشيء اذ لا بد في الماهية المقدم من وجوده من احد اوجه الوجود المقنوم  
الماهية قبل التعريف المصحح لطبقه اذ لا يصح ولا يمكن طلب الماهية  
مطلقاً والى اوجه القهر المقنوم به الماهية الذي يطلب علمه  
حين التعريف وانما يعلم بالوجه الثاني اذا علم ثبوت الوجود الثاني  
للاول مثلاً لان المعلوم بالاشيئية قبل التعريف بالماهية  
انما يعرف بالماهية اذا علم ثبوت الثاني لشيء بان يعلم  
ان شيئاً ما ياتى وقيل التعريف بالمقدور لا يصح لان الشيء  
المطلوب تصور بالماهية **قوله** لا بد من تصور بوجه  
ما قبل التعريف والاشتماع طلب ولا بد من تصور بوجه  
التصور المطلوب وذلك التصور غير المتصور بوجه ما و  
للتصور بوجه ما مذهب في التصور المطلوب فوجب تحققة  
التصويرين في حصول التصور المطلوب فلا يحصل التصور  
المطلوب بمقدور بل يقع بمؤلف **قوله** فيكون مركبا من  
ان وجوب تصور ثبوت نفع الشيء في المعرفة لا يستقيم  
ترتكب المعرفة من الثابت والمثبت **قوله** ان لا يكون  
مثلاً ليجوز انما على تقدير ان يعلم شيئاً ان قبل التعريف  
بمثل الشبهة مما لا يتركب من الاصل والطارح المهم لان  
يتقدم ذلك باعتبار الاشياء على جميع الذاتيات وايضا

قوله هذا الترتيب  
بوجه ادور كذا  
هذا الترتيب  
بوجه ادور كذا  
بوجه ادور كذا  
بوجه ادور كذا

بما لا بد اثبات الصدق

مع تصور الماهية المقنومة  
والتي هي من ثبوت تصور  
المقدور قبل التعريف  
حال التعريف والاول  
بأنه ولو كان مع بالثبات

قوله وفيه  
قائمة شراح  
اصفها في  
على الطول  
قوله وفيه  
نقصه في قوله ان العرف

الماهية وهو المقنوم

قوله ايضا ما يحكي ايمان عما قاله روح

لان الماهية من الاصل  
لان الماهية من الاصل  
لان الماهية من الاصل



و ايضا لم لا يجوز ان يكون احد الشئين شرطاً للآخر لا اذا قلنا  
 فيه وهذا ان وارد ان على ما قيل ايضا قال من **قوله** ولهذا قالوا  
 الناطق شئ له النطق فيهم من ان ليس المراد بالمقدوم والمركب  
 ما يكون بالقبول بل اللفظ كما سبق بل المراد بالمقدوم معنى لا فله  
 ما لم يكن له شئ في فهمه وهرها نظر لان قولهم معنى الناطق شئ  
 له النطق ومعنى الفاعل شئ له الضمك اللفظي ذلك ليس هو  
 لا اجل ما ذكر بل لانه ان معنى المشتق شئ ما ثبت له المشتق  
 الا انهم يقولون معنى شئ له النطق فانه يقع الناطق  
 معه فالتشبيح ايضا اذا لم يكن الفصل والى ما ثبت له المشتق  
 كذلك فان قلت اذا كان معنى الناطق شئ له النطق يلزم  
 ان يكون الناطق رسماً للسان لان الشئ عارضة  
 له قلت ليس المقصود من قولهم معنى الناطق شئ له النطق  
 ان المعقب في معناه عنوان الشئ فقط بل مقصودهم ان المعقب  
 فيه مفهوم بصدق عليه شئ سواء كان ذلك المفهوم نفس  
 الشئ او لفظ او طبع او غير ذلك كما يشهد اليه ان كان  
 يقولون فان كان معناه جسم النطق **قوله** اما بكنهه اي مجرود  
 ذاتية **قوله** فخرج التصديقات بناء على المراد بالتصور  
 ما يقبل التصديق كما هو المتبادر **قوله** وقولنا لا كتاب يخرج  
 المعلوم اه وذلك لان الكتاب هو تحصيل بطريق **قوله**  
 الكسب بان يوضع المطلوب للصورى المتصور اولاً  
 فيجوز ذاتيات وعرضيات ويؤلف بعضها مع بعض فليقل  
 يؤدي لا المطلوب وتصورات اللوازم البينة لئلا يخل  
 تصورات المخرجات ليس حصولها كذلك فلا دخل لها  
 في التبريف ولان الكتاب تحصيل ما ليس حاصل وتصورات  
 المخرجات ليس سبباً لتحصيل تصورات اللوازم البينة بعد

لعل هذا من كنهه ان قال المراد من قولنا لا كتاب يخرج  
 من الذاتيات والعرضيات فيكون كنهه ان المراد  
 العوض المطلوب منه من الذاتيات والعرضيات  
 المراد باللفظ واللفظ هو الذي لا يكون له  
 قولنا وهذا ملاحظ  
 شئ له النطق  
 معنى ان يكون قولنا لا كتاب يخرج  
 كنهه ان المراد من قولنا لا كتاب يخرج  
 كنهه ان المراد من قولنا لا كتاب يخرج

قولنا لا كتاب يخرج ذاتيات ذاتية الخ في ما يتوهم من التصور  
 بالكنهه انما يكون بالذات لا غير فلا يحسن الحدس  
 لان المراد من الكتاب انما هو ما يقبل التصديق  
 باللفظ لا بالعرض غير متعين وان لم يطرده هذا  
 علمه ان ذلك هو الذي لا يمكن ان يكون  
 قولنا لا كتاب يخرج ذاتيات ذاتية الخ في ما يتوهم من التصور

فيكون هذا من كنهه ان قال المراد من قولنا لا كتاب يخرج  
 من الذاتيات والعرضيات فيكون كنهه ان المراد  
 العوض المطلوب منه من الذاتيات والعرضيات  
 المراد باللفظ واللفظ هو الذي لا يكون له  
 قولنا وهذا ملاحظ  
 شئ له النطق  
 معنى ان يكون قولنا لا كتاب يخرج  
 كنهه ان المراد من قولنا لا كتاب يخرج  
 كنهه ان المراد من قولنا لا كتاب يخرج



بعد ما حصل من تصور في العنق في لو فرض تصور ذلك  
غير كيد في كل يحصل في تصور الملتزم من تصور الملتزم  
يتوقف عليه تصور الملتزم في تصور الملتزم  
لان الحاصل في تصور الملتزم  
الحاصل في تصور الملتزم  
التصور الملتزم من تصور الملتزم  
طوره الملتزم والكتاب  
بالاكتساب يكون بالقصد  
اللو ازم في تصورات الملتزم  
ليست مثل هذه يعني ان المتبادر من قولنا ما يكون  
لاكتساب تصور الشيء ما يكون تصور سببا لاكتساب  
تصوره بالكتب فلا يكون مثل كل للرسم بل يكون  
فوقه اما واو ليس مثل كل في شمولها **قوله** والتقسيم  
لا يحد في علمه ان طريقا للتقسيم الواقع في التقاريف قد يكون  
للمجد لكن لا على طريق الشك والتشكيك بين ان التقسيم  
هو الى قسمين ههنا الى وحد وقد تقرر في امثال هذا التقاريف المشتملة  
على صورة الترتيب في سؤال وجه بين الاول ان الترتيب انما يكون  
للهامية في حيث هي في هذا تعريف الالف المعرف فان  
ما يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشيء بكتبه وما  
يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشيء بوجه غيره  
عما عده فسمان واقل ان تحت المعرف والثناء ان لفظة  
او للتريد وهو للابهام فينا في التعريف هو مقصده البيا  
والجواب عن الاول ان هذا التعريف رسمي والانقسام اليها  
خاصة له ومحملة اياه عما عده وغير الثاني اننا سلم ان اوجه التعاريف  
التي ذكر فيها للتريد بل هو للتقسيم انما ما كان من التعاريف

قوله لان الملتزم  
قد عده في  
اشارة الى  
قد عده في  
مقدمة في  
الكتاب او

قوله لان الملتزم  
قد عده في  
اشارة الى  
قد عده في  
مقدمة في  
الكتاب او

يقول في قوله وفيه  
اذالة توضحه  
قوله التقيد للحدود  
لا يجوز جاز علاقه في  
صوره ارادة عام  
للمحدود قد يكون  
جواب سؤال تقديره ان او اياها  
ان التقيد في التقيد  
انها في التقيد  
على وجهها في التقيد

التحديد

صفاي معلني جواب تعريفي  
ان في قوله او



والموقوف

قولہ لان الحدائق مقدسہ فیہ  
اشبات اولو

الرد عليه من اوله نقض بقية الاول

قولہ علیہ السلام







لا يجوز تقدير الجنس بالكل لان الجنس  
 معرف بغيره فلو كان الجنس معرفا لكان  
 المقدم للقرينة التي في المعرف المتصانف اليه في قوله مقدر المقدر  
 انما هو ان هذا الجنس منع للقرينة وتقدمه وان يقال لان  
 لو كان للمعرف معرف لزم التسلسل ان يكون معرف  
 المعرف عينه ان وجود الوجود عينه عندنا فيقول ان الوجود  
 موجود فيكون قوله الشارح لان القرينة ممنوعة على خلاف  
 ما نحن المنظره لان لا يكون منع التسلسل ومنع التسلسل  
 مفيد سواء كان في المنع او لا منع ابطال التسلسل  
 المتأوى مفيد اذ بطلان اللازم يستلزم بطلان الكلزم  
 وما قبل ان هذا في باب معارضة وقوله ان لا يمنع  
 المقدمه او مقدره يدعي بالانحرف **قوله** اما بان النسب من لازم  
 تخصيص هذا الكلام ان لا يمنع ان لو كان للمعرف لزم التسلسل  
 ان قيل لو اصاب المعرف للمعرف اخر لا فاجب معرف  
 المعرف للمعرف ايضا وهم بما قلنا اما ان لم يعرف  
 المعرف مجرد ذاته او مع وصف المعرفية وايضا ما كان  
 لا فاجب للمعرف اخر اما على الاول فلجواز ان يكون اخره  
 بديهية او معلومه فظاهر ان اسقاط قوله او معلومه هو  
 الصواب واما على الثاني فلكونه معلوما باعتبار عارض هو  
 صدق مطلق المعرف احد ودعيه **قوله** وقد عرفت ان الثاني  
 يقع لا اخره جوازا سواء لم يقدر تقديره ان معرف المعرف  
 اخضر من المطلق المعرف ولا يجوز تعريف الشيء بالافضل  
 منه وتقديره للواب مثل ما سبق في تعريف الجنس **قوله**  
 واما بالنسبة في الامور الاعتبارية لا نقطاعه او فاجعل هذا  
 منع بطلان اللازم تقريره ان لا نسلم ان هذا التسلسل هو

قوله ابطال السندى  
 معنيه اذ لو لم يكن ابطال السندى مساويا  
 لما لم يدم ابطاله لان الامور على بطلان معلوم  
 قوله على ما لا يخفى لان المتأوى في قوله لا يمنع  
 في الجوارحه المعارضة للمعارضة لان صورة  
 المعارضة مستند في هذا المقام ولان الظاهر  
 انه لا اعتراض معارضة على المعارضة والمعارضة  
 على المعارضة فيجب ان  
 عار

فلا يجوز تقدير الجنس بالكل لان الجنس  
 وحيث الجنس الاخص من مطلق الجنس  
 فانه لا يخصص مطلق الجنس  
 وانظر في تعريف  
 المجموع ان يقال ان الكل اعتبارا  
 فهو مع واعتبارا

قوله لا حذف المتصانف  
 معنيه تقديره ان  
 باعته فيمنه  
 فتا او لو  
 قوله عند من يقول  
 ان لا الوجود  
 الوجود لم يكن  
 وجوده في بعض  
 على حقيقة في  
 سوطه  
 محمد  
 قوله نعم ابطال  
 ويكنى ان يقبل  
 ان قوله ممنوعه  
 يعرف باطله  
 محمد  
 موضحه

ص  
 يعني ان التعريف  
 المذكور باعتبار  
 ذاته وسواء للمفرد  
 الشارح وهو  
 في

معنيه  
 والتعريف ليس بقدر الاعتبار وقوله احد















في تلك العاقلية بل قد يكون الاطلاق على الشيء بما هو عرض له  
 مطلوب وان كان هذا الاطلاق عليه دون الاطلاق عليه بما هو  
 ذاتي له او كما هو متعارف فان خصوص الشيء قد يكون متفارقة  
 بعضها الكمال من بعض فتركيب من العرض القائم والخاصة الكمال في  
 تلك الخاصة من عدم ما في التركيب من الفصل والخاصة بل التركيب من  
 العرض القائم والفصل الكمال من الفصل وحده فاذا اريد الاطلاق  
 على الشيء بوجه الكمال يكون العرض القائم مقيداً **قوله** فاعلم هذا المقدم  
 العرض القائم اه قد عرفت ان ذلك من هذه التعريف في خصوص المقدم  
 بعينه لا من التام بل من بعضه كما قيل تذكر وما من **قوله** بل من ان  
 يقال له انما انه صادق فيه او كاذب فيه اي يحتمل الصدق  
 والكذب بخبر مفهومه وهو ثبوت الشيء للشيء او عدمه  
 او ثبوت مناهاته اياه مع قطع النظر عن خصوص المادة و  
 نفس الامر والدليل على ذلك ان السام فوقاً والارض تحتاً والله  
 واحد ووجب الوجود واحد **قوله** فالقول هو التركيب المملوفاً  
 اي قال كون المراد به القول المملوفاً جنس القضية المملوفاً وهو  
 اذا كان جنس القضية المعقولة وهو اذا كان التعريف للقضية  
 المعقولة وذلك لان لفظ القضية والقول اهما مشتركان  
 بين المعنيين او حقيقتان في احدهما وجزاءان في الآخر كما مره  
 وعلى كل التقديرين لا يجوز ارادة المعنيين بهما معاً اذ لا يجوز  
 الجمع بين المعنى الحقيقي والجازي ولا بين معنى المشتركين في  
 في الارادة باللفظ **قوله** وباقي القيود ان يظهر ان يقال والقيود  
 الاخرى لان السام قيد واحد لا قيود لكن المراد الباقى في القيود  
**قوله** لان صدق القول وكذبه اه اعلم ان معنى صدق القول  
 وكذبه في قوله صادق او كاذب وصدق القول مطابقة  
 كلمة للواقع وان لم يكن مطابقاً لما اعتقد على من يذهب للمهور

في  
 من  
 في  
 في

قوله انما له  
 وهو  
 في  
 في







اولا في قولنا ان النسبة متساوية في العلم وليس متساوية في القوة اعلم  
ان العلم عند ادراك الواقع هو ادراكه كالمثل للمثل في العلم ولا يكون هذا  
الا بالعلم بالجنس والقطعية وليس في هذا حكم لان الحكم في اصطلاح  
المتطابقين اما في النسبة المتساوية في العلم او في القوة  
وقد علمنا ان العلم لا يوافق العلم الا في العلم على حد من بين المتغيرين بنوع  
مثل في العلم ان يقال ولا حكم في النسبة المتساوية في القوة والتقييد ببيان  
بطابق الواقع او لا يطابق لان الحكم اما في النسبة المتساوية في العلم  
او لا في العلم لا يوجد شي في هذا من في شي في الاشياء  
والتقييد ببيان احاطي التقييد ببيان فلا في نسبة تامة  
بين طرفيها وانما في النسبة فلا في لا يتصور فيها المطابقة  
وجود او عدم لما في نفس الامر شي اذ ليس فيها في نفس الامر  
شي بمطابقة ما في الذهن لا يطابقه بالنسبة انما توجد في  
الاشياء كليات لهذا اسمي ان شاء **وقوله** لا بد فيها في ايقاع  
النسبة لا يفهم منه ان الايقاع والاشتراك في النسبة  
وليس كذلك فينبغي ان لا يقال لا بد فيها في النسبة المتساوية  
او قوتها ويمكن التصحيح بان يرد لا بد في العلم بها في ايقاع  
النسبة **وقوله** ان كانت ثبوت مفهوم فتبين الحكم  
بالمفهوم ما يفهم في اللفظ لا ما يقابل الذات اعلم ان صحة  
القضية التي يحكم فيها بثبوت مفهوم الحكم وموجبها  
لثبوت الحكم في بعض **وقوله** افرافا وهي الموجبات وكذا  
صحة ما يحكم فيها بثبوت مفهوم عن افرافا او سلبا منفصلا  
لوجود الاتصال والانفصال في الموجبات واما صحة ما  
شرطية فلو وجود الشرط في المتصلة صريحا وفي المنفصلة  
لان معنى قولنا العدد انا زوج واما قوله في قولنا ان  
العدد زوجا فلا يكون فطر وان كان فطر فلا يكون زوجا **وقوله**



**قوله** ومن هذا يعرف ولو كان ذلك مما لا يفي شئ من طرية  
 متصلة وثابتة نسبة شئ طرية من طرية كما قالوا اما قسم طرية متصلة  
 الى الحان او لا اذ لم يعرف تمام الانقسام من الشئ طرية لا قسمه  
 واما انما هما متصلتان والاف من فصله **قوله** والجزء الاول من  
 المراد بالاولية ما هو بالطبع او اعما هو بالطبع وبالوضع  
 يدخل فيه موضوعات النسبة الى شئ طرية مثل ضربت في ثلثي  
 المكون عليه وتكون به بدل الجزء الاول والثاني الحان الظاهر  
**قوله** وان تأخر وضعها كما في قول النصارى هو وجودها كما كانت متصلة  
 طرية والقول يحذف الجزء في مثل هذا انما هو لربحية جانب  
 الاطلاق في حيث **قوله** تمام على ان القضية لا وفيه ما في  
 قوله ومن هذا يعرف ان الشئ طرية اما متصلة فليست **قوله**  
 ان كان لكم فيها بالابقاع لا وهو ادراك ان النسبة واقعة  
 اي مطابقة لما في نفس الامر والانتزاع وهو ادراك ان النسبة  
 ليست واقعة اي ليست مطابقة لما في نفس الامر سواء كان  
 هذا الادراك موافقا للواقع او ما في نفس الامر وان فتنادى  
 القضايا الخدبة ايضا بهذا اذا اريد بالنسبة مولد اليجاب  
 والسلب وهو مراد الشرح ههنا واما اذا كانت النسبة  
 القائمة للجزئية فالابقاع اذا كان النسبة الالجابية والانتزاع  
 ان يقال النسبة السلبية **قوله** واما على غيره اي على غير  
 موضوع شخص هو الموضوع الغير المختص فيكون كل  
**قوله** فان بين فيكم كمية له واما في الشئ طرية اي هذا في  
 في الحليات واما في الشئ طرية فان كان لكم **قوله**  
 والاضاع وهي الاحوال الخاصة للقدم بحسب اجتماع مع  
 الاحوال المحللة الاجتماع معه وان كانت وهي حالة في نفسها  
 فاذا قلنا كلما كان زيد ان كان في صون نفسه ان لزوم حوالة

والاوضاع



زيد للانس الفيتانية مع كل وضع يكون ان كان مع اشتراك  
 له في كونه قائما او فاعلا او مفعولا او شيئا او كونه الشخص  
 طالعة او غير طالعة لا غير ذلك **قوله** التقسيم غير قاصر  
 اي تقسيم القضية لا الشخصية والمقصود والمطلوب غير قاصر  
 لعدم ذكر الطبعية فيه مع ان القضية حكيم في ان كانت  
 مفردة او مفعول ان كان نوعا او مفعول ان كان **قوله** القضية  
 المستعملة في العلوم والشخصية قد يستعمل في الانشائات  
 وان كان قليلا فلذا ذكره **قوله** طردا على اي شيئا وعدا  
**قوله** في زمان منتهى اي في زمان ما اي في بعض الزمان  
 الغير الماهل **قوله** كذا اي قولنا ان كان الشارح موجودا  
 فالشمس طالعة **قوله** ومنه الصانع اي مما يكون له مفعول  
 سلة واحدة وهو التولد بينهما في هذا المثال **قوله** وان كان  
 لا يكون كذلك اي لا يكون له بالاتصال فيما بينهما  
 على الاقتضاء سواء كان هناك اقتضاء في الواقع او لا يكون  
 فلا حاجة الى تأويل عدم الاقتضاء بعدم العلم به لدفع ايراد  
 الذي سيجي **قوله** ولا يخفى بالاقتضاء الا ذلك الظاهر ان  
 المراد بالاقتضاء في هذا المقام عدم الانفكاك بان يكون احد  
 احوالها ملزوما لآخر لا لعدم الانفكاك كيف ما اتفق  
 وان لم يكن احدهما ملزوما للآخر على وجهه التسمية  
 وسد الاقتضاء بما يتحقق بين مفعولين متغايرتين  
 على ما لا يخفى وكون حقيقة الانس وانما هي في الحار كذلك  
 محل بحث **قوله** على ان الدائمة اعم من الضرورية الدائمة قضية  
 يكون نسبة مجموعها الى الموضوع فيها اياها او سلبا بالضرورة  
 بالادوام من اعتبار ضرورية قضية تكون نسبة فيها اياها او سلبا  
 بالضرورة وهي حكاية الانفكاك بينهما كقولك دائما او

القضية  
 الشخصية

بان العلم والمعلوم وان مفعول  
 طالع واحد ولا يخفى

قوله محل محل بحث  
 وهو انه يجوز ان يكونا  
 مفعولين لعلين  
 متغايرتين وهو ظاهر  
 فلا يرد ما يقال



دأبنا وبالمضرة وكل إنسان حيوان ودأبنا وبالمضرة ولا شيء  
 من الإنسان نجم وتوجب الأبرار أن يدوام ثبوت الحيوان  
 للموضوع لكونه أمرا يمكن أن يطول ليعلم وهذا المبدأ يكون ذلك  
 الثبوت ضروريا بالاعتقاد في العلم بالضرورة فلا  
 يكون الدائمة علم من الضرورية <sup>الضرورة</sup> وتقتضي الجواب أن الأمر لا يعلم  
 اعتبارا بالضرورة في الدائمة عدم العلم بها وعدم ملاحظة ضرورة العلم  
 في نفس الأمر علم أن النسب الأربع متحققة بين القضايا الخمس  
 بحسب مدتها وتحققها لا بحسب علمها على شيء كما عرفت في موضوع  
 في الدائمة من الضرورية أن كل مادة يصدر فيها الضرورية  
 يصدر فيها الدائمة ايضا وليس كل مادة يصدر فيها الدائمة يصدر  
 فيها الضرورية وتوضيحه أن كل مادة يصدر فيها الحكم بنسبة الحيوان  
 إلى الموضوع بالضرورة يصدر فيها الحكم بنسبة اليه بالدوام  
 وهو ذو وليس كل مادة يصدر فيها الحكم بنسبة اليه بالدوام يصدر  
 يصدر فيها الحكم بنسبة اليه بالضرورة لجواز أن يكون النسبة  
 دائمة ولا يكون ضرورية في غير ذلك ما ورد وادان اريد  
 عدم اعتبار الضرورية بعدم العلم بها وعدم ملاحظة ضرورة العلم  
 توجد فيها الدوام توجد فيها الضرورية مما ذكرنا من أن الممكن  
 ما دام دامت عليه الساتمة فيكون ضروريا ولو اعتبر  
 بالغير فلو لم يظف فيها الدوام في غير ملاحظة الضرورية يكون  
 دائمة ولو لم يظف فيها الضرورية يكون ضرورية فكلما صدق  
 صدقت صدقات قضاويا وقيل في بيان العمية أن  
 الضرورية استحالة الانفكاك <sup>الدائمة</sup> والدوام شمول النسبة  
 جميع الأزمنة والأوقات وإن الانفكاك يمكن فتصديق  
 الدائمة في مادة أمكان الانفكاك دون الضرورية وفيه  
 أن هذا الغالب إذا اريد بالضرورة ما هو بالذات وما بالغير



فلو لم يكن موافقاً لوامر من الخيرة والكانت بالخير  
لا ذكرنا انفاً **قوله** كذب فيها لا امتناع اجتماع النفي  
المتقضيان وكذا الكلام في كل ما يتبع موجباً **قوله** صدق  
فيه منع للو لان العناد ولو كان في الصدق خفظ اي في  
الكذب **قوله** في رفع العناد في الكذب وهو ما يمنع  
اللو **قوله** وصدق فيه منع لمع لان العناد ولو كان في الكذب  
يفظ اي رد في الصدق بصدقها رفع العناد في الصدق  
وهو ما يمنع لمع **قوله** وانما يتوجب كذبها اي كل مادة  
صدق فيها كذبها منع لمع كذب فيها موجبة لامتناع اجتماع  
بين النقيضين وصدقاً موجبة منع للو وكل مادة صدق فيها  
كذبها منع للو كذب فيها موجبة وصدقاً موجبة منع لمع  
**قوله** صدقاً بين تقيضها منع للو لانه اذا لم يصدق فيها منع  
للو يلزم للو عنهما واللو عنهما يستلزم صدق المؤمنين لا امتناع  
ارتفاع النقيضين وذلك لان بينها منع لمع هذا طفت **قوله** وبما  
وبالعكس اي كل شيئين صدقاً عنيهما منع للو صدقاً  
بين تقيضها منع لانه اذا لم يصدق فيها منع لمع يلزم لمع  
بينها وهو يستلزم خلو العيين لامتناع اجتماع النقيضين  
وقد كان بينها منع للو هذا طفت **قوله** لكن هذا اي صدق  
منع للو بين النقيضين عند صدقاً منع لمع بين العيين  
وبالعكس هذا اتفاق في الكسب اي بعد اتفاق النقيضين  
اي القضية الحاكمة يمنع لمع بين العيين والقضية الحاكمة  
في اليجاب والسلب بان يكونا موجبين او سلبين  
**قوله** في الامتدقة سلبية المتفق في المنع اي سلبية منع لمع  
بين النقيضين عند موجبة منع لمع بين المؤمنين وسلبية  
منع للو بين النقيضين عند صدقاً موجبة منع للو بين



بن الصبيان ويتركب جاسم من الابل والتمرة وقد يكون الحنف  
 منقضا من الصلوات الخمس وقد يكون ذواتا من اقل  
 منه ما حل **قوله** ان ينسب عدد الايام الى يكون له باربعة  
 بالنسبة الى عدد الايام فيكون له باربعة والنسبة كذلك لان  
 ما واة القدر والقدر المقابلة في غير موجودة والقدر الفير  
 المقابلة في غير حال اذا لم يواقة فتتضي المقابلة بين المات وبين  
**قوله** لا يرم الا براح اي حين اذا قيل القدر افا زائد او ناقص  
 وما **قوله** في كسوره التسعة الصواب ترك قيد  
 تسعة اذ ليس لكل عدد كسور تسعة ولعله اراد التثنية  
 لان الكسورة تسعة ليس الا وهو النصف والثنت  
 والربع والخمس والسادس والسبع والثمن والتسع و  
 العشر فوضع في قوله كاشي عنه قال له نصف وهو ستة  
 وثلثا وهو الاربعة وربعا وهو الثلثة وسدسا وهو اثنان  
 والجمع **قوله** وهو زائد على اثني عشر **قوله** والنقص ناقصا  
 اي القدر ان نقص ما يجتمع في كسورة عنه يسمى ناقصا كالربعة  
 فان له نصف وهو اثنان وربعا وهو الواحد والجمع ثلثة وهو ثا  
 ناقص من الاربعة والقدر المات وي ما يجتمع في كسورة اياه  
 يسمى مائدا كالمات فان له نصف وهو الثلثة وثلثا  
 وهو الاثنان وسدسا وهو الواحد والجمع ستة والصواب  
 ان يقال بدل قوله والنقص والمات وي ويقتض وي ماتي  
 اذ لا وجه لصحة العطف تاسل ويكن ان يبر او يبر الحنف اللغوي  
 اخبرنا به على غير من يهي له اي القدر افا زائد الا بانه عليه او ناقصا عنه  
 عنه او ماتي ويا اياه وقيل القدر افا زائد على المات في كسورة  
 ان نقص ناقصا عنه والمات وي ماتي واه كنن لكسور هو ماتي  
**قوله** لا يتكرب شيء من الحنف صلوات في اكثر من غير ثمان اعلم

عنه



المسلم ان الفرض وكيفية عدم تركه في الفصل ثم انما كان في خبره  
ونحوه فالتقسيم احدى ما ذكره الشيخ في خبره الاول لا الوهم على ما يستظهر  
وانما انما الفصل المذكور في الخبرين ليس اما من فصل واحد  
او من عدة فان كان الثاني على ما علم من خبره ولا فائدة في فكره  
في تركه انما كان في خبره من ذلك السبيل الى الاول لا من سبيل كمال  
من الفصل اذ انما فائدة في فصل واحد من فصل واحد  
بما ذكره في خبره من فصل واحد فيجب ان يتبين خبره  
في بيان من الحكم بينهما بالافصال فاذا فرضنا ان احدتهما قول  
العدد احوال فائدة في خبر الاخر اما احدى الباقيين على تعيين اول  
على التعيين فان كان احدهما على التعيين تمت اتم فصلة  
به وبقي الاخر اذا حشوا وان كان احدهما لا على التعيين  
كانت التمسك من جملة ومن فصل على معنى ان يكون  
العدد زائدا وان يكون ناقصا او مساويا علم بان  
من فصل واحد كذا قال بعض الشارحين واخوه كون  
التمسك من جملة ومن فصل فذلك الحق لا ينافي كونه منفصلا  
واحدة على ما لا يخفى على من له ادنى تعيين وبالله ان التمسك بان  
الشر من خبره ليس مستلزم المحال وذلك لان كون العدد  
في المثال المذكور مثلا لا يند مستلزم كونه غير ناقص لا مستلزم  
عين كل واحد منهم فقيض الا في جميع كونه غير ناقص مستلزم  
كونه مساويا بالتمسك فقيض كل واحد منهما عين الاخر  
منع للوفيق ان مستلزم كونه زائدا كونه مساويا بالتمسك  
المستلزم مستلزم وهو محال الامتناع للجمع بينهما وكذلك  
كونه غير زائدا مستلزم كونه ناقصا لا امتناع للوعدا وكونه ناقصا  
مستلزم كونه غير مساويا لا امتناع للجمع بينهما غير زائدا مستلزم  
كونه غير مساويا وهو محال لا امتناع للوعدا وهذا الوجه مقتضى



فمنه في الحقيقة ولا يجري في فاعله الجمع وما في الملو  
جواب الشك في جواب كل من الوجوه الستة على ما لا يخفى  
والعلم في كماله ان الوجوه الستة من الاقسام التي لا ينفصل عنها **قوله**  
والعلم ان المراد بالاجزاء في الحقيقة لا في الوجود بل في العلم ان  
يكون المعنى في قولنا لا ينفصل اجزاء الجوهر في الحقيقة واما في  
الان مجموع الاقسام في العدد ولا ينفصل في كل واحد من اقسام  
في ان يكون بين كل جزئين انفصال او لا يكون لان كل جزء  
جزء من اجزاء الجوهر ولا ينفصل وان كان جزء من اجزاء الجوهر  
انفصال وصدق وجوب بين اقسام الجوهر ولا يمكن ان يكون المعنى  
من قولنا اما ان يكون هذا الشيء لا جزءا ولا شئ في الحقيقة  
ان المجموع لا ينفصل عن هذا الشيء ومن قولنا اما ان يكون هذا الشيء  
جزءا او شئ في الحقيقة ان المجموع لا ينفصل عن هذا الشيء مع قطع  
ع الاتصال بين كل جزئين فيهما فليكن المراد ذلك والاتصال  
فيه شئ من الوجوه المذكورة اذ كل منها مبني على اعتبار الانفصال  
بين كل جزئين منها كما يعرف بالامثلة الصادق فيكون متر  
ترتيبها من اكثر من جزئين بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر **قوله**  
يخرج اختلافها الى اختلاف القضيتين بالحل والشروط بان يكون  
اقلها عليه والاخرى شرطه سواء كانا موجبتين او سلبيتين  
او مختلفتين بالايجاب والسلب وبالعدول والتحصيل بان  
يكون احدى حاصله والاخرى معدوله سواء كانا موجبتين او  
سلبيتين او مختلفتين اذ لا خلاف بالحل والشروط والعدول  
والتحصيل شمل جميع الصور المذكورة **قوله** وغيرهما الى غير الحيل  
والشروط والعدول والتحصيل مثل الاتصال والانفصال والاطلاق  
والاطلاق والتوجيه الى غير ذلك **قوله** فان تقيض الشيء  
سلبه لما كان في زعم البعض ان بين الشيء وعدوله تناقضاً



والتحقيق في تركيب اللفظ بيان في نفسه فقال في ما ان نقض  
الشيء من سلبه لا يوجب سلبا على ان المتناقضين هما المفردان  
المتناقضان لذاتهما اجتماعا لا لارتقاها والشئ مع عدوله وان  
كانا متناقضين اجتماعا ولكن ليس اجتماعا على ارتقاها فمفرد  
الموضوع اللفظي لا يقع في سلبه فكل المفرد من المتناقضين لذاتهما  
لا يقع في سلبه ولا يقع في الحقيقة ما واما في المفردات بانه  
لا يقع في سلبه الا في اللفظ كان في نفسه لا في بعده عنه فجميع ما  
ما هو ان لا يكون الشئ وجودا ولا لانا واللفظ كان متناقضا  
متناقضين لكن في ذلك التفسير بعد غاية البعد وبهذا الحق  
يقول رفع كل شئ في نفسه سواء كان رفعة في نفسه او غير شئ في  
بها ان التناقض يقع في السلب المستلزم للثبات في الحقيقة ليس يخص  
في القضية بل يكون في المفرد ايضا ويكفي ذلك انه ان لو حظ  
مفهوم صدق الانسان ومفهوم سلبه قريب الى ذات وطوره  
لم يكن اجتماعهما فيها ولا ارتقاها عنها لان كل مفهوم سواء كان  
عليه انه انسان او يصدق عليه انه ليس بانسان فبذلك لا اعتبار  
بما مفرد ان متناقضان كما ان الفضائل اللتين هما حولا لهما  
متناقضتان والقوم سيمول للامانة المأخوذ بهذ الوجه بنقضا  
بغض السلب فالتميزت بافتلالت القضية ليس بما مع خروج  
تناقض المفردات عنه ويكفي ان يجاب عنه بان مفهوم  
اللفظ ان المأخوذ بهذ الوجه وان كان نقضا بغض السلب لكن  
التناقض بينه وبين الانسان في قوة متناقض القضا بافتلالت  
رجع التناقض الحقيقي بين المفردات الى تناقض القضا فاذا  
هو في تناقض بانه افتلالت القضيةين وصرح بعضهم  
بانه لا تناقض في الصور ان كان حقيقة اللفظ متناقضا في  
خواتم شرح اللفظ به واجيب عنه بوجه اخر وهو انه ليس



مرادهم بهذا تعريف مطلقا التناقض بل تعريف التناقض بين  
 القضايا لان قياس التناقض الذي لا يوجد في القضايا التناقض  
 واستنتاج اللاحقة لما لم يكن موقفا لا على التناقض بين القضايا بل  
 يتعلق اللاحقة لان عموم المقابلة كما يكون هناك بين اللاحق  
**قوله** لعدم الامكان في كل حين عدم الموضوع لا استنتاج الحقيقة  
 على ان يثبت من حيث انه غير ثابت كما عرف من حيث مدلول  
 القضية باو قدم ان التناقض قضيتان هما الحرف ومال التناقض  
 لانتهاج اجتماعا وارتقا **قوله** لا تجمع اعتبار الحكم لا يكون مفردة  
 فيه انما مفردة لكن التناقض في ذاته قوة تناقض القضايا على  
 عام **قوله** لذاته اي الاختلاف بالاجاب والسبب يكون  
 مستقلا في ذلك الاقتضاء ولا يكون محبا جال انما اضر  
 فابما حقيقة ذلك الاختلاف تعين صدق احدهما وكذب الآخر  
**قوله** خرج شيان اللذان وكذا خرج قولنا كل انسان حيوان  
 ولا شيء من الانسان حيوان وقولنا بعض الانسان حيوان  
 وبعض الانسان ليس حيوان مما يكون الاقتضاء والمذكور فيه  
 بخصوص مادة اللذات فان الكلمتين قد تكذبان ولا تباين  
 قد يصدقان كما سيجي ولو كان الاقتضاء للذات لما اختلف  
 المقترضيان على تفر **قوله** ولا يتحقق ذلك في قيل نقض القضية  
 رفعها بعينه او ذلك بايراد كلمة السبب على لفظها وهذا السبب  
 سلب معناه ولا فاقفة في حقيقة التناقض بين الشيء ورفعه  
 بعينه لا اعتبار شيء من تلك الشئ اطلق قد يعتبرون  
 في التناقض قضايان وية لذلك الرفع فتجا جون في  
 موعة المسألة ان تلك الشئ اطلق هو نقض حقيقة له  
 مستف من اعتبار الشئ اطلق كذا في حواشي النجم **قوله** والتمام  
 فان قيل يتحقق التناقض في مثل قولنا زيد اب لعمرك ف



وليس ياسب له اليوم مع عدم وحدة الميزان في ذلك  
تحقق النسبة في ذلك من جهة واحدة وكلاهما  
لا يتحقق الا في كل واحد من المادتين وذلك لان المادتين  
تختلفان في حقيقة النسبة في الحقيقة **قوله** والصحيح ان المعتبر  
في امر النسبة هو اصل الكم في هذا المقام ومنه ان الصحيح  
لان النسبة في حقيقة النسبة في وحدة النسبة للكمية لان النسبة في  
الحقيقة اذا اوردنا الاحزاب والنسب على شيء واحد وذلك  
بما يكون النسبة للكمية واحدة وبين الوحدات المذكورة  
النسبة لان وحدة النسبة مستقلة لها وكافية في تحقيق النسبة  
فجاءت الوحدات المذكورة فانها ليست مستقلة بوحدة  
النسبة ولا كافية في تحقيق النسبة فصار لم يتحقق القضية  
في الالة والعلية والمفعول به والمميز وغير ذلك لم يتحقق النسبة  
وان اتفقت في الوحدات الثمانية المذكورة واعلم ان الوحدة  
المذكورة شريطة تحقيق وحدة النسبة للكمية التي هي مورد الالهي  
والسبب باعتبار ما لا اجل تحقيق وحدة النسبة لانفسها في لو  
امكن وحدة النسبة بدون تلك الوحدات المذكورة لم يتحقق  
تحقق النسبة في شيء منها على ما لا يخفى وهذا المقدار يعلم ان المعتبر  
وحدة النسبة **قوله** والا فلا اه اي وان لم يعتبر وحدة النسبة  
للكمية فلا يتخصص شرط تحقيق النسبة فيما ذكره من الوحدات  
الثمانية بل لا بد من وحدة العلة والالة والمفعول به والمميز وغير  
ذلك واما وحدة النسبة في سلم اياها ايضا وحيل المعتبر  
وحدة المحول والموضوع والباقي مودودة اليها والشيء الذي هو  
نظر القارئ في بواحد الموضوع والمحول والنزاع وجعل النسبة الباقية  
راجعة اليها وكل هذا لا يخفى عن نفسك فان صاحب النظم يد  
قال اذا علمت الشمس تحقيق الثوب الندي اي اذا لم يكن الهوا



الهواء بارد وهو لا يخففه اي اذا كان باردا لم يكن يبرد  
 الهواء ولا وجوده فانه من الموضوع الذي هو موضوع  
 في المحول الذي هو قولنا خففوا الهواء فثبت للذي في المحول  
 شفاؤه ووجود الحكم وعدمه لا يوجب الشك في موضوعه فبرودة الهواء  
 ينشأ من شمس مع عدمه بل هو وجود الهواء وقيل يخففه  
 مع برودة غيره مع عدمه في بعضه الشك في موضوعه فانه  
 ينفصل عن ذلك اذا قيل ان موضوع الشك في اي شيء  
 ليس في موضوعه بل في اي شيء والشك في كونه يكون بملكته  
 في موضوعه الشك في موضوعه ولا في الموضوع بل في موضوعه  
 لا ودة النسبة لكونه في اي شيء في موضوعه الشك في موضوعه  
 او في شيء في موضوعه الشك في موضوعه في موضوعات مع هذه  
 الشك في موضوعه وهو الاصل في الكليات الجزئية **قوله** لا في اي  
 الموضوع فيها اي في الكليات والجزئية لان موضوع الكليات جميع  
 الاقسام وموضوع الجزئية بعضها والجميع غير البعض اذا لم يتحد  
 الموضوع لم يتحد النسبة لكونه في اي شيء والواجب والسلب  
 على شيء واحد فكيف يحقق التناقض **قوله** لان المراد بالمو  
 ضوع في تلك المسئلة اي في مسئلة الشك في اي الموضوع  
 في تحقيق التناقض في موضوعه في الذكر اي ما اعتبره في اي والعنوان  
 اي مفهوم الموضوع دون خصوصية الذات اعني ماصدا  
 عليه الموضوع **قوله** فكلما اي كلما كماله حكم الجزئية ففقد الموضوعية  
 كماله في اي كليات الكليات والمركبات السالبة ليست  
 الا في موضوع الكليات **قوله** صار معنى ثالثا وهو صيرورة  
 الموضوع محولا والمحول موضوعا **قوله** اي يحل الموضوع في الذكر  
 ان لما اصل ان العكس جعل عنوان الموضوع وجعل عنوان  
 المحول عنوان الموضوع هذا ان عكس التليان واما في



واما في كل شيء فبالسبب على ما جاء في هذا القول بل لا يخفى  
 في عكس المقصود بل لا يخفى في هذا القول ان العكس لا يستوي  
 واما عكس القضية فهو ان حقيقة بعض الموضوعات لا يتغير في  
 موضوعها كما اذا اردت ان عكس قولك كل انسان حيوان فقل كل ما  
 ليس حيوان ليس انسان واما لم يذكره البعض فلكونه يستعمل  
 لا يلزمه السبب اصله ان عكس القضية يستعمل  
 لزومه لا ولم يذكره بانها اخص قضية لازمة للقضية بطريق  
 التبديل ووافقه في الكيف والصدق ولو لم يقترن بها الايجاب  
 والسبب بحاله لا يصدق العكس في كل ما يكون الخلقيا  
 للموضوع اذا قال في الاصل في الايجاب والسبب كما في هذا  
 المثالين المذكورين واذ لم يصدق لا يكون لازما **قوله** فمعناه  
 ان صدق الاصل صدق العكس فيه ان معناه مع بقائه  
 التصديق بالكان قبل التبديل المذكور بعده بل انه اذا كان  
 صادقا في الاصل اعتقاد انه اخبر بصدق كذا كذا لانها كانت  
 صادقة بالثبوت فينا ولم عكس الكواذب ومع بقائه الكواذب  
 بالكان قبل بعده واین هذا كما ذكره الشارح **قوله** يرد به كون  
 التصديق بحاله يعني بما ذكره الكل واردة للثبوت فينا ان مثل  
 هذا يجوز ان يكون اذا اطلق لفظ موضوع لكل على الجمال على الجزئ  
 مثل ان يذكر لفظ البسيت الموضوع للجد ران الاربعة مع  
 السقف ويراد به السقف او الجدران او اذا ذكر الكل بالفاظ  
 يدل على اجزائه كل على جزئه قصدي للجزء مجموع هذه الالفاظ على سبيل  
 التماثل كمثل **قوله** اطلاق لفظ على احد محتمل على التعيين  
 تغليب لقوله معناه ان مجموع التصديق او لا لقوله يرد به كون التصديق  
 بحاله لان بقاء التصديق والتكذيب بحاله لا يحتمل بقاء التصديق  
 فقط بحاله واردة الوجود من البقاء لا يتناسب قوله بحاله على

من مجموع



على ما لا يخفى فالحق ان ذكر التلخيص فيها واقع يستلزم **قوله** ان  
 يكون المحول اعم مما كان في ذكره المحول في تعريف المستلزم مادة جزئية لا  
 لا يستلزم بالاسم الكلية بل ان لا يحل في محله فيكون فذلك المستلزم  
 لا يقتصر بالتمثيل على ما هو المستلزم في محله بل ان لا يحل في محله فيكون  
 ان يكون محول الاصل اعم مما هو مستلزم في محله فذلك المستلزم  
 الاعم موضوعا والموضوع الاخص محول لا يكون المستلزم بالاصطلاح  
 الا على ذلك لا يصدق في كل ما يصدق منه في الاخص على افراد  
 الماهية والاضطرار لا يكون الاخص ولا الماهية اعم **قوله** لا يوجب ملا  
 قاة عنوان الموضوع والمحول اى تضادها على شي والالتزام  
 غير صحيح بل هو مقتضى بالتضاد في عالم صدق الجزئية في الطرفين  
 اى مع الاصل للعكس في عالم صدق الجزئية في العكس ولا يقيم صدق  
 الكلية وان كانت صادقة في مادة ينشأوى طرف في القضية  
**قوله** لانا اذا قلنا محلات ان جوان ينويه للتعليق بالتمثيل كما  
 سبق **قوله** والا فبعض الجز ان اه لا محتاج ارتفاع القيمة  
 التقيضان واذا صدق بعض الجز ان كان صدق بعض الجز  
 جزء لان صدق الاصل يستلزم لصدق العكس في بد صنف  
**قوله** او نضمها اى نضم هذه القضية وهي قولنا بعض الجز ان  
 لا قولنا لا شيء من ان الجز ونقول بعض الجز ان و  
 لا شيء من ان الجز في نتيجة بعض الجز ليس في وهو قال  
 وايضا انما يصدق السلب الكلي اذا لم يتصادق في ذات  
 ماصدق السلب الكلي في الطرفين **قوله** يجوز صدق عكس  
 احيانا اى في مادة يتباين الطرفين في استلزامها كالمثال المذكور  
**قوله** لم غاية حدود القضية فيه اى موضوعاتها ومحوالاتها  
 في العكس المستوي **قوله** لا يخفى على متبعه اى تابع الشرح وطالب  
 استنتاج عكس التقيض في كونه حكمه قضية تفكيك



فكتاب الفقه من المصنف في التمام والاهتمام هذا على تقدير  
ان يكون متبوعا بالعلماء من جهة الاستماع وانما كان من الاستماع  
افضل من المصنف الى وقت من احدى الثابتين وهما ما لا يقبل  
فالامر انهم يمكن وجود اللفظ المذكور من اهل العربية غير معلوم  
ولا يخفى فيه ان مقتضى القياس **الطبيعي** وهو باب القياس  
اي باب المانع من القياس فمقاصد التصديقات  
الافقية ولو قالوا في الافية والاشكال او ضرورة العلم  
اظهره في ما قبل في تعريفه وفيه اي باب القياس  
الثالث في تعريفه وفيه **قوله** جنس اي للقياس المعقول  
او المقطوع والقول بهما كما تقول في تعريف القضية **قوله**  
كالقضية البسيطة القضية اما بسيطة او مركبة لانها اذا  
اشتملت حقيقة واحدة ما على كمالين مختلفين بالكتاب  
والسلب فهي مركبة كقولك كل انسان ضابط بالفضل  
لادانها فان معناه ايجاب الضحك للانسان وسلبه  
عنه بالفضل وان لم يشتمل حقيقة واحدة ما على كمالين مختلفين  
بالايجاب والسلب فهي بسيطة كقولك كل انسان حيوان  
بالضرورة فان معناه ليس الايجاب الحيوانية للانسان وقوله  
لا شيء من الانسان نكح بالضرورة فان حقيقة ليست الا سلب  
الشيء من الانسان اذا عرفت هذا فالقضية البسيطة المستندة  
للعكس وعكس يقضها بالحي من التعريف بقيد الاقوال واما  
القضية المركبة المستندة للعكس فيباني عليها الحقال  
**قوله** ليس شرط في تسميتها قياسا بل لو كانت متحدة لكنها  
بحيث لو سلمت لزم عنها التزامها قوله اخر في قياسا  
**قوله** يخرج الاستقراء الغير النظم الاستقراء هو الاستدلال بال  
بالجمل ثبات المستقراء على الكلي الذي شتمل على تلك الجزئيات

~~Handwritten text, possibly a signature or name, crossed out with a horizontal line.~~







مثل الان يراد به اداة بمعنى الى والاسم هو المستعمل في  
المراد به اداة بمعنى الى والاسم هو المستعمل في  
في الزعم لازم لاحد المقدسين لكن يكون هذا مقابله لحدود  
القياس تامر **ف** كما في المسوالت والظن فيه ان لا يخرج  
المسألة عما هو كذا طرف الظرف طرف **ف** كما في النقص  
والربحية ان كان نصف النصف ليس بنصف وكذلك  
ربع الربع ليس بربع وكذلك كثير انكور **ف** لعل  
هو بيان اوجه صادرة اي لولا الاخرية للثبوت النتيجة اما غير  
المقدسين فيكون هذا بياناً ونفوا لان الكلام واما عين احدها  
فقط فيكون صادرة على المطلوب لانها تكون المدعى ضرورة  
من الدليل بان يكون احدى مقدمتيه وهي شاملة على الدلالة  
المستلزم للثبات وهو توقف الشيء على نفسه وايضا النتيجة  
مطلوبة غير مفروضة التسليم بخلاف اعتقادات **ف** كذا  
اجابوا فيه ان رقل ان في الجواب نظر وخبره ان  
القضية المكسبة يكون قولاً مؤلفاً من الاقوال من سلمت  
لزم عنها لذاتها قول اخر فيصير المقدمت عليه بالاربع والخمسة  
الصحيح ان يقال المراد بالزعم على طريقة الكتاب كما  
لا مر في المقدمت **ف** صور قراءه اشارة الى جواب  
ما يتبع على معرفته المستثنى من ان يكون النتيجة المذكورة  
في القياس بالفعل بناء في اخرتها بالمعنى المذكور سابقاً  
وكون نقيضها المذكور فيه بالفعل مستلزم ان لا يمكن التصديق  
بالنتيجة اذ مع التصديق بها والتقدم للجواب ان المراد بذلك  
النتيجة في القياس ذكرها بصورتها فليس في ذكر اخرتها على  
الترتيب الذي في النتيجة بدون اعتبار الحكم فيها وكذلك المراد  
بذلك النقيض ذكر اخرها النقيض على الترتيب الذي في النقيض



في النقصين **قول** ان اعتبار الحكم في الكل الجزئي انما هو باعتبار  
للمصدر في ذلك الجانب والاعتبار في ذلك الجانب على ان يكون الحكم في  
المطلوب باعتبار ان النقص في ذلك الجانب في كل الفياض وهو  
هنا في النقص في كل من ذلك الجانب **قول** ان اعتبار الحكم في الكل  
واعتبار في مقدمته **قول** ان اعتبار الحكم في كل من ذلك الجانب  
الموضوعي والتحول في الكون لا يضر في اعتبار النقصين في كل من ذلك  
الطرف **قول** لانه في الغالب اقل افراد في يجوز ان يكون  
بشيء في الموضوع اضع من شئ في كل افراد في كل من ذلك  
بشمية تحول الكون يجوز ان يكون في شئ كثير الا فراد في كل  
الافراد **قول** لانه اذا كانت الاصفى يجوز ان يكون في كل من ذلك  
الكل باسم الجزء والباقي في الثاني في الثاني وكذا في كل من ذلك  
الشئ في الكل **قول** في شئ في الكل بالجزء اى شئ في المقبول  
بالجزء والمقدار عبارة عن امتداد الطول والقص  
والحق **قول** في شئ في كل الواسطة وتذكير الضمير بتأويل  
الوسط والمعاد في الوسط الحكم به على الاصفى والحكم بالكل على  
وحاصل الحكم باندرج الاصفى في الاوسط وباندرج الاوسط  
في الكبر المستلزم اندراج الاصفى في الكبر واذا كان بديهي الانساج  
يكون هو اولى الانساج في كل من ذلك **قول** في  
في الشرف مقدمية في كل من ذلك **قول** في شئ في كل من ذلك  
فقدم على سائر الاشكال الباقية اى الثالثة الاخيرة فكان  
تتبع **قول** لاعتبار الحكم في الموضوع المطلوب والموضوع اشرف  
من المحول لانه الذي لا جله يطلب المحول **قول** وبهي الكبرى لا  
لاعتبار الحكم في المطلوب الذي يطلب لاجل الموضوع  
فيكون اصل الموضوع **قول** اذا شئ في كل من ذلك  
الاول في لفظة اياه في كل مقدمتين فكان بعيدا عن الطريق



هذا هو السطح بعضهم به درجة الاستنساخ فافهمه بالبرهان فحفظ  
 بالاطلاق في نفس فصاعدا **مع** الا بالاسم **مع** الا بالاسم **مع** الا بالاسم  
 صدق في الجاهل **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 استنساخ **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 وصدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 للسلب **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 من البقر **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 في الانسان **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 وايضا **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 الناطق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 الناطق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 جميع افراد الانسان **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 الفرس **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 يكون لازمة للقياس **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 الكبرى **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 لا شيء **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 فرس **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 ليس **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 في العلل **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 كل منها **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 على نظم **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 لا يحتاج **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 في الاستنتاج **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 والثاني **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق  
 الاول **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق **مع** صدق



ايضا فان كان **الزوج** من جنس اصيل **الزوج** من جنس اصيل  
جاءت **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
الزوجة من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
والطبيعية في الزيجات والا فانها **الزوجة** من جنس اصيل  
فما حاصل من **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
كذلك او بناء على ان **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
والطبيعية **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
وكذا باعتبار **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
من **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
والجارية **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
لان **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
الزوجة من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
كالزوجة وان قبل **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
في الواحد **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
والفرد **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
العدد **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
زوج **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
في الحقيقة **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
الى هي احدى **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
ولا اشعار فيه **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
او احدى **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
المقدم **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
المقدم **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
بلا واسطة **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل  
الى الى **الزوجة** من جنس اصيل **الزوجة** من جنس اصيل

من جنس اصيل

المقدم



بدون العكس بل العكس هو ما كانت الملازمة بحاجة اليه **قوله**  
فلان لا يتصور طرية اما ان يكون او قد فرضت ان القياس المستثنى  
لا يتصور طرية او قد فرضت ان القياس المستثنى لا يتصور طرية  
ان يكون فليس احد من المحققين بل يكون فيه علة او المقيدة اليه  
يكون التبع في جهة الشئ طرية لا محالة فشرطية لا يخلو اما ان يكون  
في جهة الشئ بوجه بوضع المقدم بناء على ان الشرطية القياس  
الاستثنائي شرطية ان يكون موجبة كلية لزومية عابدين في  
المطلوبات فيكون المقدم ملزوما على الشئ وانما هو لا يشك  
ان وجود الملزوم يستلزم وجود الملازم لا بالعكس وانما الملازم يستلزم  
انقضاء الملزوم لا بالعكس قوله انسان في المتصل ومارفح المقدم  
وضع المتصل وانسان في مانعة للجمع ومارفح ومارفح في مانعة  
للجو وضعها **قوله** فيما اذا كانت الملازمة عامة اي تمام الظاهر  
الظاهرين والمكواة ما كان بين الطرفين **قوله** كما يبحث  
في الصورة اي كما يبحث في الصورة في ان  
يبحث في المادة تحت قبض الذهب في الخارج في مادة الفكر ايضا  
**قوله** اعلم من ان يكون او سواء كانت تلك المقيدة البقيدية  
ضرورية او ممكنة في الضرورية اعلم ان الملازمة لا وسط  
في البرهان لا بد ان يكون على النسبة الاكبر لا الاصغر في الذهب  
فان كان على لوجود تلك النسبة في الخارج ايضا يستلزم  
ليلا لا يفيد الملازمة في الذهب في الخارج كما يقال هذا متفصل الا  
فكل متفصل الا خلاط محوم متفصل الا خلاط عليه لبسوت  
الشيء في الذهب في الخارج جميعا وان كان على النسبة في الذهب  
دون الخارج يستلزم ان لا يفيد الملازمة في النسبة في الخارج  
دون الملازمة مثل هذا محوم وكل محوم متفصل الا خلاط فلهذا  
متفصل الا خلاط فالجواب ان كانت على لبسوت تفصل



تخص الازالة طرفة الزهرى الامام المستند عليه السلام الى سبل الادب والعلم  
كان في رايه يخرج الظاهر على قوليه فقلت في مقابلة يقين بخبر ما  
ليس مثل المقربين على العلل الاربع او كل مركب مما درج الفاعل الخليل  
لا بد من علمه فادع وصورته وفاعليه وعائية لان العلم ما يتوقف  
عليه الشيء وما يتوقف عليه الشئ المركب الى كان ذا حيز فاما  
ان يكون الشئ منه بالقوة او بالفعل فان كان الاول فهو العلم  
المادية كاطش السريرو والناز فهو العلم النورية كالسنة  
السريرية وان كان ما يتوقف عليه الشئ خارجا عنه فان كان  
فمنه الشئ فهي العلم الفاعلية وان كان مالا لعل الشئ فهو العلم  
القائية واذا صدر المركب عن موجب بالذات كحيز الى التثنية  
منها وهي غير القائية والابسيط الصادر عن الحيز فيحتاج الى  
الفاعلية والقائية فقط والبسيط الصادر عن الموجب الى الفاعلية  
فقط واصحاب المذهب الصوري يحتاجون الى العلم القائية ليس يحكي  
على مذاهب المتكلمين وغير المعتمدين لان الباري تعالى عديم ومع  
ذلك افعال معتبرة عن الفرض كما بين في موضعه وقد عدوا من  
الطائف التعريف اشتراكه على العلل الاربع بان يوجد بالقياس  
الى تلك العلل مفهومات يصح حملها على المعروف فيعرف بها بان  
يعرف بنفس تلك العلل الاربع اذا لا يجوز ذلك انما كانت  
للمعقول لا يجوز التعريف بالمباين **قوله** بالمطابقة اي كالمطابقة  
الظهور لان صورة التفكير هي الهيئة الاجتماعية ولا شك انها ليست  
نفس المتولف بل عارضة له سببه في الدليل كيف ولو كانت المطابقة  
لا تمتنع حملة على البرهان المعروف كما مر **قوله** وهي القوة العقلية لانها  
والكانت قابلة للادراك كانت لكنها فاعلة لذاتها **قوله** على وسط  
خاضرة الذهب اي عند تصور الطرفين والوسط ما يفارق بقولنا  
لانه حين يقال لانه كذا الى المتغير ومثل العالم حادث لانه متغير



وكل متغير فادرك **ف** الحس الظاهر هو الحس الظاهر وهو الجسم والسمع  
 والشم والذوق والكسب الباطن هو الحس المشترك واللب والوجدان  
 والقدرة والخيال فالحواس مشتركة بين الناس ولو كانت متفرقة  
 اولاً **ف** وهو الحس الى شئ من المبادئ والمطالب الذميمة والحقبة  
 ومعرفة ان سبب المبادئ الممنوعة للذهن فيحصل المطلوب فانه تدرك  
 في لان الفكر هو الانفعال في المطلوب المتصور بوجه ما لا المبادئ  
 ومنها بعد الترتيب المطلوب واعلم ان الخبرات والمسابقات  
 لا يكون صحيحة على الغير بخلاف ان لا يحصل لذات او التجربة المتغيرة  
 ان للعقل ما يستحيل العقل توافقه على الكذب فيه استشارة لان  
 منتهى الاستحالة كترتهم ليس الا قلة تفيض به قوم لا يجوز كتبهم  
 بقرينة قاربت **ف** ومصادفة حصول اليقين اه انما يصدق ويدل  
 على بوجه صدق التواتر يعني انه يشترط فيه عدد معين مثل عشرة  
 او اثني عشر او اربعين او ستين على ما قيل بل على ما وقع العلم  
 بلا شبهة **ف** فان العقل يترتب اى العقل يتصور الانقراض **ف** بين  
 عند تصور الاربعه والزوج قرينة في الحالى اه فمضى قضية قياسها مع **ف**  
 في مقدمة مشهورة وهي قضايها يعترف بها جميع الناس وسبب شهرتها  
 فيها بينهم اما استحقاقها على مصداق عامة لقولنا العدل من الظلم قبيح واما  
 في طباعهم من الرقة لقولنا من عاد الضعفاء مخوفة واما فيهم من الخلية كقولنا  
 كشف الغورة مذموم واما انقضاء لانهم كقبح ذبح الخيل وانما عند اهل الهند  
 وعدم صحة عند غيرهم او من الشرايع او اداب كمال امور الشريعة وغير  
 وربما تبلغ الشهرة ان حيث يكسب بالاولى ويفرق بينهما بالان  
 انسان لو فرض نفسه قالية في جميع الامور المعقولة ففصلها بالاول  
 دون المشهورات اذ هي قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة بخلاف  
 الاوليات فانها صادقة البينة **ف** وتختلف باختلاف افعاله ان  
 قضية ما يكون مشهورة في زمان دون او في مكان دون او في مكان او

وبين

ليست



















